

مستقبل الإمبراطورية الأمريكية

د. محمد عبد العزيز ربيع

واشنطن يناير 2010

الإمبراطورية ومفهوم الهيمنة

تقول نظرية الهيمنة، تظهر بين الحين والآخر دولة عظمى أو إمبراطورية كبيرة تحاول، ويكون من واجبها أن تحاول أخذ زمام المبادرة وإقامة نظام عالمي جديد تجلس على قمته وتقوم بإدارته، وذلك من أجل تنظيم العلاقات الدولية، وضمان استتباب الأمن والاستقرار في العالم، وتنشيط المبادلات التجارية بين مختلف الدول والشعوب. وتشير كتب التاريخ إلى أن أوروبا استطاعت بدءا من القرن الخامس عشر تشكيل دول كبرى ومد نفوذها إلى مناطق مختلفة من العالم، إلا أنها لم تستطع السيطرة على كل البلاد التي كانت تتطلع إلى السيطرة عليها، وذلك لأن دولها الرئيسية لم تملك حينئذ المعدات العسكرية أو المعرفة العلمية والأدوات التكنولوجية المطلوبة لتحقيق أهدافها. لكن قبل أن ينتهي ذلك القرن كان البحارة الأوروبيون والرحالة الأوائل منهم قد زاروا معظم بقاع العالم، وتعرفوا على ثقافات شعوبها، ورصدوا خبراتها القابلة للاستغلال. أما فيما يتعلق بالإمبراطورية، فتقول نظرية الهيمنة أنها عبارة عن دولة كبيرة ذات طموحات واسعة النطاق، وتوجهات للسيطرة على شعوب ودول كثيرة بهدف تعزيز "مصالحها الوطنية" على حساب الغير، وفرض "نظام عالمي" عليهم يعكس رؤيتها للعلاقات الدولية، ويحقق الأمن والاستقرار في المناطق التي تهيمن عليها وبين الشعوب التي تخضع لسيطرتها.

اتجهت دول أوروبا الغربية مع بدء حملاتها الاستعمارية إلى الإدعاء بأن هدفها الأساسي هو تحضير الشعوب المتخلفة ونشر المسيحية فيها. إلا أن مجرد اعتبار شعوب البلاد المستعمرة شعوبا متخلفة كان في حد ذاته حُكما أوروبيا على تلك الشعوب بأنهم لا تستحق من الحرية والرفاهية الاقتصادية ما تستحقه الشعوب الأوروبية، ولا تملك من العقلانية والرشد ما تملكه الشعوب المسيحية. وبينما ركزت اسبانيا على نشر الديانة الكاثوليكية ونهب مناجم الذهب والفضة التي اكتشفتها في أمريكا اللاتينية، ركزت البرتغال على السيطرة على طرق الملاحة البحرية والتكتم على أسرار طرق وتكنولوجيا البحار عبر المحيطات واستخدامها لاستغلال الغير والتفوق على منافسيها من دول أوروبية أخرى. أما هولنده فقد ركزت على التجارة، خاصة تجارة التوابل القادمة من آسيا، وإقامة الموانئ وشركات الاستثمار والتجارة وتأسيس بيوت مال كبيرة لتمويل النشاطات الاستثمارية والتبادلات التجارية بين أوروبا وما تسيطر عليه من مستعمرات. لذلك شهد القرنين السادس عشر والسابع عشر، خاصة بعد استكشاف معالم العالم الجديد والتعرف على خبراته، صراعا حادا بين دول أوروبا الرئيسية، شمل النواحي التجارية والعسكرية، وهو صراع اشتد كثيرا بعد دخول بريطانيا وفرنسة حلبة التنافس. ولما كان الهدف الأول للنزاع هو السيطرة على البحار وطرق التجارة والموارد الطبيعية ومصادر الذهب والفضة لدى الغير، فإن التحالفات العسكرية والصفقات التجارية كانت تتم دوما على حساب الشعوب الفقيرة والمستعمرة. وهذا يعني أن الإمبراطورية تضع مصالحها دوما فوق مصالح الغير من الشعوب والدول، وأنها تعتبر مصالحها وفلسفة حياتها المرجع الوحيد لتشكيل نظام عالمي تفرضه على الغير وتقوم من خلاله بإدارة الشؤون الدولية. لذلك نلاحظ أن

كل دولة مارست الاستعمار وكان لها تطلعات إمبراطورية اتجهت إلى التقليل من شأن الشعوب الأخرى، وعدم احترام ثقافتهم التقليدية ومصالحهم الوطنية، والتصرف بعقلية استعلائية استعمارية اتصفت بالعنجهية والجهل، نتج عنها الاستهانة بعقلانية الآخرين، والاستهزاء بتاريخهم وتراثهم، والاعتداء على حقوقهم، وارتكاب جرائم بلا حصر ضدهم.

بالرغم من أن القوة العسكرية وتكنولوجيا الملاحة كانت أهم أدوات الهيمنة في بداية عصر النهضة، إلا أن أوروبا اتجهت إلى ملئ الكثير من المناطق المُستعمرة غير المأهولة بالسكان وقليلة السكان باعداد كبيرة من المستوطنين الأجانب، خاصة في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا. ولقد نتج عن ذلك تمكين المستوطنين الأوروبيون من التحول إلى جسم بشري وقوة عسكرية شكلت امتدادا طبيعيا لشعوب وثقافات البلاد التي هاجروا منها، وأدوات من ادوات الهيمنة على الغير واستغلالهم. وفي أعقاب قيام هولنده ببناء ميناء امستردام الجديد أصبح بمقدورها احتكار معظم التجارة القادمة من المستعمرات الأوروبية في آسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وهذا مكنها على الرغم من صغر حجم سكانها من تأسيس أول نظام إمبراطوري عالمي والسيطرة عليه وتسخيرها لخدمة مآربها، وهو نظام قام أساسا على التجارة والمال ومن اجلهما. ولذا تعتبر هولنده أول دولة نجحت في التحول إلى قوة مهيمنة وقامت بتشبيد نظام عالمي في القرن الثامن عشر سخرته لخدمة أهدافها الوطنية. إلا أن الهيمنة الهولندية لم تدم طويلا ولم تكن هيمنة كاملة أو شاملة، وذلك لأن هولنده لم تملك القوة العسكرية أو البوارج البحرية الكافية لحماية مصالحها والدفاع عن مستعمراتها، ولأن البرتغال وإسبانيا سارعتا إلى التنافس معها.

أما بريطانيا فقد اتجهت بعد دخول ساحة التنافس إلى التعاون في بداية الأمر مع هولنده على أمل الحصول على حصة الأسد من التجارة الدولية، إلا أن فشلها في تحقيق ما كانت تسعى إليه دفعها لبناء اكبر اسطول عسكري وتجاري في العالم واستخدامه لشن حرب على هولنده، والتوجه نحو تأسيس شركات استثمارية وتجارية كبيرة وإقامة بيوت مالية ومؤسسات ائتمانية على درجة عالية من الكفاءة مكنتها من التفوق على هولنده. ولقد تسبب ذلك في تراجع مكانة هولنده الدولية بدءا من منتصف القرن الثامن عشر، مما ساعد بريطانيا على أخذ مكانتها وتأسيس امبراطورية مترامية الاطراف دامت حوالي 150 عاما. ومن أجل السيطرة على الشعوب التي استعمرتها وعملت على استغلالها واتجهت إلى نهب ثرواتها، قامت الإمبراطورية البريطانية باتباع سياسة "فرق تسد" لتجزئة الشعوب المُستعمرة وزرع الخلافات في صفوفها، والعمل على تكريس التخلف الاقتصادي والعلمي والثقافي والتجزئة السياسية على كل المناطق التي هيمنت عليها، مستفيدة مما كان لديها من تكنولوجيا سلاح متطورة وحنكة سياسية واردة عدوانية قوية. وفي سعيها لتحقيق أهدافها التجارية والسياسية، لم تتورع بريطانيا عن استخدام كل الوسائل المتاحة لديها بغض النظر عن شرعيتها وأخلاقيتها. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا المجال، قيام بريطانيا بنشر تعاطي الافيون في الصين على أكبر نطاق ممكن، والعمل على تدمير

صناعة القطن في الهند من اجل احتكار شركاتها لتلك الصناعة، وتطوير زراعة القطن في مصر حين اصبح من الصعب التحكم في عمليات انتاجه وتصديره من أمريكا. ومن خلال السيطرة على جزء كبير من العالم لم تكن الشمس تغيب عنه كليا، استطاعت بريطانيا اقامة نظام عالمي جديد جلست على قمته وسخرته لخدمة أهدافها وحماية مصالحها وإلحاق أضرار بالغة بكل الشعوب والبلاد التي استعمرتها، كان من بينها تفتيت شعوب مسالمة وتحويلها إلى قبائل متحاربة، وتجزئة بلاد وأمم إلى دويلات صغيرة متناحرة، وخلق كيانات سياسية لا تملك مقومات كافية للتعايش مع عصرها مما جعلها بحاجة لحماية خارجية دائمة.

لكن الامبراطورية البريطانية بدأت تتراجع تدريجيا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وانتهت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب عالمي رئيسي ذا قوة عسكرية واقتصادية كبيرة متنامية. وفي ضوء سقوط الإمبراطورية العثمانية والهنجارية المنسوبة وتراجع قوة ونفوذ كل من بريطانيا وفرنسة، ظنت أمريكا أن من واجبها أخذ زمام المبادرة والعمل على إقامة نظام عالمي جديد يخضع لهيمنتها ويخدم مصالحها. لذلك اتجهت أمريكا إلى التصرف كإمبراطورية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة، والتوسع اقتصاديا وسياسيا على حساب الغير من دول وشعوب العالم، مع التركيز على هدفي تكريس الامر الواقع والحفاظ على الاستقرار. لكن الحفاظ على الأمر الواقع كان يعني الاستيلاء على التركة الاستعمارية التي خلفتها بريطانيا وفرنسة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، ومنح الشرعية للجرائم التي ارتكبتها تلك الدول بحق الغير من شعوب فقيرة ودول مستضعفة. ومع تبلور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية اتجهت أمريكا إلى إحكام سيطرتها على دول المعسكر الغربي وعلى الدول الإفريقية والآسيوية والشرق أوسطية التي خضعت في السابق للهيمنة الأوروبية، والعمل في الوقت ذاته على احتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي من الناحيتين السياسية والعسكرية. وهذا فرض بدوره نظاما عالميا جديدا قام على توازن القوى بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، وتسبب في دفع كل دولة من تلك الدول إلى إحكام هيمنتها على الدول التابعة لها من ناحية، والعمل على إضعاف هيمنة ونفوذ القوة العظمى الأخرى من ناحية ثانية، واستخدام أراضي وشعوب الدول التابعة والفقيرة ساحات لإدارة الصراع مع الدولة المنافسة الأخرى.

في ضوء تراجع القوة السوفيتية في أواسط الثمانينات بعد فشل قواتها العسكرية في كسب الحرب في أفغانستان، ونجاح أمريكا في المقابل في تجنيد ودعم القوى التي قاتلت السوفييت وقامت بهزمتهم، وجدت أمريكا أن الظروف الدولية أصبحت مواتية لتوسعة مجال نفوذها والقيام بدور إمبراطوري عالمي مهيم. وعلى الرغم من قيام الرئيس ريجان بدور نشط في بسط سيطرة بلاده على العديد من دول العالم وإحكام هيمنتها على المنظمات والمؤسسات الدولية، إلا أن النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية الحاكمة في أمريكا لم تعترف بأن بلادها تتصرف كإمبراطورية إلا بعد أن تسلم الرئيس بوش الابن مقاليد الحكم في عام 2001. وتقول نظرية الهيمنة إن تراجع مكانة وهيبة الدولة المهيمنة يبدأ بعد أن تتوسع خارجيا وتمد نفوذها لمناطق عدة من العالم،

وذلك لأن التوسع يتسبب في زيادة التزاماتها المالية والعسكرية، ويقود إلى تضعف اقتصادها، مما يؤدي إلى تراجع إرادة الغزو والهيمنة لدى النخبة المسيطرة على الحكم فيها. وهذا من شأنه أن يضعف ثقة الغير في قدراتها على القيادة وشن الحروب وكسبها، وبالتالي احترامه لها وخوفه منها. فهل دخلت الامبراطورية الأمريكية مرحلة التراجع؟ وما هي أهم الأسباب التي ساهمت أو تساهم في ذلك؟ وكيف يمكن أن يكون عليه الحال من بعدها؟ ثلاثة أسئلة هامة ومصيرية بالنسبة للعالم، سيحاول هذه الدراسة المتواضعة الإجابة عليها في الأجزاء التالية.

هل دخلت أمريكا مرحلة التراجع؟

إنني أعتقد أن أمريكا دخلت مرحلة صعبة تتجاوز التراجع، يمكن أن نسميها مرحلة "التدمير الذاتي". وهذه مرحلة من طبيعتها أن تواصل عمليات التدمير دون ضجيج، وأن تصل محطاتها الأخيرة قبل أن تستيقظ الشعوب المعنية من غفوتها وتدرك حقيقة ما وصلت إليه الأحوال في بلادها من تدهور. ويعود السبب في ذلك إلى كون التدمير الذاتي عملية داخلية مركبة تتحرك ببطيء شديد، ولا تطرح نفسها كتحدٍ يهدد قيم المجتمع الراسخة وفلسفة حياته، وذلك بخلاف التحديات الخارجية التي تستوجب قيام المجتمع بمواجهتها والتصدي لها. وحيث أن النخبة الحاكمة في أمريكا تتشكل من قوى تتمتع بامتيازات كبيرة للغاية، وأن ها استطاعت أن تسخر نظم الحياة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأمنية لخدمة مصالحها الخاصة، فإن مصطلحها تملّي عليها الحفاظ على الأمر الواقع ورفض مشاريع الإصلاح والتغيير. وهذا من شأنه أن يضعف إرادة التغيير لدى تلك النخبة، ويدفعها إلى السكوت على أزمة مجتمعية لا تعاني منها ولا تمس حياتها، ولا تعي أبعادها الحقيقية، وذلك بسبب انعزالها وعزلتها عن عامة الشعب. إن النخب الحاكمة لا تجرؤ عادة على الانعزال عن شعوبها إلا حين تدخل الشعوب غفوة عقائدية أو ثقافية طويلة، مما يجعل الصحة لا تأتي إلا حين تصل الأزمة نقطة متقدمة جدا. وفي مثل تلك الحالة تصبح مشاريع الإصلاح والتغيير عمليات هدم وبناء في آن واحد.. هدم ما كان قائما من نظم حياتية ومؤسسات وقيم اجتماعية تجاوزها الزمن، وبناء نظم قيم ومؤسسات بديلة في مقدورها إعادة هيكلة فلسفة الحكم ونظم الحياة عامة. وهذه عملية صعبة ومكلفة قد لا تكتمل قبل فوات الأوان، أي قبل أن تكون القوى المنافسة قد تربعت على القمة. ومن أجل دعم الإدعاء القائل بلأن أمريكا دخلت مرحلة التدمير الذاتي، نورد فيما يلي بعض الدلائل والحقائق التي تشير إلى تراجع قدرات أمريكا الاقتصادية وتعثر مؤسساتها الرئيسية واختلال استراتيجيتها العسكرية، وبالتالي دخول إمبراطوريتها مرحلة التراجع والتدهور.

فمن الناحية الاجتماعية، تنفق أمريكا على العناية الصحية في المعدل ضعف ما تنفقه بلاد صناعية

متقدمة مثل ألمانيا وكندا، لكنها بالرغم من ذلك تبدو عاجزة عن توفير التأمين الصحي لمواطنيها، مما ترك حوالي 50 مليون أمريكي بدون تأمينات صحية. وهذا يتسبب في موت ما لا يقل عن 45 ألف شخص سنويا بسبب عدم تمكنهم من دفع تكاليف العلاج. وبينما تتمتع أمريكا بواحد من أعلى مستويات الدخل الفردي في

العالم، يقدر عدد الأطفال الأمريكيين الذين ينامون كل ليلة ومعداتهم تتلوى من الجوع بحوالي 20 مليون طفل، بينما يرتفع عدد الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى الفقر إلى حوالي 40 مليون شخص . وبينما يبلغ عدد المساجين في السجون الأمريكية حوالي نصف المساجين في العالم أجمع، فإن معدل ضحايا الجريمة في أمريكا هو الأعلى في العالم، طبعاً باستثناء الدول التي تعيش حروباً أهلية . وعلى سبيل المثال، يتجاوز عدد ضحايا الجريمة في مدينة واشنطن العاصمة وحدها، وهي المدينة التي يقل عدد سكانها عن 600 ألف شخص عدد ضحايا الجريمة في كافة الدول الاستكندنافية. ومما يجعل التعامل بعدالة مع قضية المساجين عملية صعبة ومعقدة أن النخب المهيمنة على المجتمع اتجهت نحو السكوت عنها، وأن الكثير من السجون الأمريكية تحولت إلى صناعة مريحة تديرها شركات خاصة يقوم المال المستثمر فيها برشوة بعض القضاة لبقاء المساجين من الأطفال فترة طويلة من الزمن في السجون، يتعرضون خلالها لإعتداءات جنسية وينتربون على الانحراف وممارسة الجريمة . وحيث أن صناعة السجون تخلق وظائف كثيرة كغيرها من خدمات مريحة، فإن العديد من المدن الصغيرة التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة أخذت تتنافس فيما بينها لإستضافة السجون والترحيب بالمجرمين بدلا من رفض توطينهم في أحيائها وبين سكانها .

ومن الناحية العسكرية، تنفق أمريكا اليوم أكثر من نصف ما ينفقه العالم أجمع على قواتها المسلحة، إذ تبلغ ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية حوالي 700 مليار دولار سنويا، وهذا يشكل أكثر مما تخصصه كافة دول العالم الأخرى لشؤون الدفاع بما في ذلك روسيا والصين . إن ميزانية وزارة الدفاع هذه لا تشمل ميزانيات معظم أجهزة الإستخبارات البالغ عددها 16 جهازا، ومنها جهاز الاستخبارات المركزية أو سي آيه إيه، ووكالة الأمن القومي ووزارة الأمن الوطني . ولذا، إذا أضفنا ميزانيات تلك المؤسسات وما تنفقه أمريكا على حروبها في العراق وأفغانستان وباكستان، وما تقدمه لحلفائها وعملائها من حكام دول من معونات عسكرية ومالية مثل باكستان وإسرائيل ومصر وكولومبيا، فإن مجموع الإنفاق على شؤون الأمن سيتجاوز ألف بليون دولار سنويا، أي ما يعادل 7% من الناتج القومي الإجمالي . بالرغم من ذلك، تعتبر أمريكا اليوم من أقل دول العالم إحساسا بالأمن وذلك لأنها تحارب منظمات تصعب هزيمتها . وليس أدل على ذلك من رد الفعل المذعور على حادثة الشاب النيجيري الذي حاول تدمير طائرة ركاب أمريكية يوم عيد الميلاد . من ناحية أخرى، يعتبر الخطر الذي تجسده ترسانة روسيا النووية الهائلة على أمن أمريكا أقل بكثير من الخطر الذي تجسده مجموعة مكونة من بضعة مئات من الأشخاص تطاردها العدالة في جبال اليمن . إذ بينما يصعب تخيل قيام روسيا ب استخدام أسلحتها النووية وشن حرب ضد أمريكا، لا تتورع المنظمات المتطرفة التي تحاربها أمريكا في أفغانستان وباكستان واليمن والصومال عن ضرب المواقع الأمريكية والاعتداء على العسكريين الأمريكيين كلما سنحت لها الفرصة .

ومن الناحية الاقتصادية، نلاحظ تراجع الصناعة الأمريكية عامة، وقدراتها على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية خاصة، واتجاه بعض الصناعات إلى الرحيل كليا أو جزئيا عن أمريكا مثل صناعة السيارات

والأدوات الكهربائية والمنتجات الإلكترونية والنسيج والملابس والبواخر وغيرها . وتشير آخر الإحصاءات إلى أن أمريكا فقدت خلال عام 2009 وحده حوالي 4.5 مليون وظيفة، وأنها فقدت خلال الأعوام 2009-2010 أكثر من 5.8 مليون وظيفة في قطاع الصناعة، أي ما يعادل ثلث الوظائف في ذلك القطاع . أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فإن الإحصاءات تشير إلى أن معدل البطالة بلغ 10% من الأيدي العاملة في نهاية عام 2009، رغم قناعتي بأنه أعلى من ذلك بكثير . ومن الأمور التي تثير السخرية أن الإحصاءات الرسمية أشارت إلى أن أمريكا فقدت في قطاع الصناعة وحده 100 ألف وظيفة في شهر نوفمبر من عام 2009، إلا أن معدل البطالة انخفض في نفس الشهر من 10.2% إلى 10%، علما بأن حوالي 150 ألف أمريكي يدخلون سوق العمل كل شهر لأول مرة . هذه أرقام تبدو متناقضة وغير منطقية، لكن المنطق يكمن في كيفية حساب معدل البطالة، إذ يعتمد جهاز الإحصاء على استطلاعات الرأي وليس على حقائق وأرقام، وأنه لا يعتبر أي شخص عاطلا عن العمل إلا إذا كان الشخص المعني يبحث عن عمل، أما من فقد الأمل في العثور على وظيفة وأصبح عالة على الغير والمجتمع بعد أن توقف عن البحث عن وظيفة فإنه لا يدخل ضمن أعداد العاطلين . من ناحية أخرى، وصلت الفجوة بين أغنياء أمريكا وفقرائها حدا جعلها الأسوأ في العالم و ربما في التاريخ . إذ بينما يملك الأغنياء 1% من السكان أكثر من ثلث ثروات البلاد، يملك الأغنياء 10% من الأمريكيين حوالي 71% من الثروات، تاركين للطبقتين اللتين تشكلان 90% من السكان ويطلق عليهما جزافا الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة حوالي 29% من الثروات فقط . أما فيما يتعلق بالدخل، فإن الأغنياء 1% من السكان يحصلون على 20% من الدخل القومي، بينما يحصل ال 20% الأفقر على 1% من الدخل فقط، مما يجعل معدل الدخل الفردي للأثرياء يعادل 400 مرة معدل الدخل الفردي للفقراء . من ناحية أخرى، من المتوقع أن تتحول البطالة في أمريكا إلى مشكلة بنيوية (Structural)، أي أنها ستبقى مرتفعة لسنوات حتى في حالة تعافي الاقتصاد وذلك بسبب تواضع معدلات النمو المتوقعه، مما سيجعل من غير الممكن القضاء على البطالة خلال خمسة أو حتى سبعة سنوات . وحيث أن برنامج الضمان الاجتماعي هو الأسوأ إذا ما قورن بمثي لاته في الدول الصناعية الأخرى، فإن من المؤكد أن تتسبب البطالة المرتفعة في زيادة أعداد الفقراء والمرضى والمشردين كثيرا، مما قد يتسبب في حدوث غضب شعبي ووقوع أعمال عنف في بعض المدن .

ومن الناحية السياسية، أظهرت قضية إصلاح نظام التأمينات الصحية وجود محور عقائدي في أمريكا يحول دون اتخاذ أية خطوة حقيقية على طريق الإصلاح، وأن غالبية رجال الكونجرس حريصة كل الحرص على مصالحها الذاتية، وبالتالي غير معنية بما يقاسيه الفقراء والمشردون والأطفال من بؤس وحرمان، ومما يسببه الفساد الاقتصادي والسياسي من إفلاس لخزينة الدولة . أما العملية الديمقراطية فقد فقدت مصداقيتها منذ زمن، وبالتالي قدرتها على حماية حقوق الشعب، إذ أصبحت خاضعة خضوعا شبه كامل للمال والرشوة التي تقدمها الشركات وأصحاب المصالح الخاصة للسلطة من رجال كونجرس وغيرهم من مسئولين حكوميين منتخبين . وعلى سبيل المثال، قامت الغرفة التجارية بإنفاق 150 مليون دولار خلال عام 2009 من أجل هزيمة خطة أوباما

التي استهدفت إصلاح نظام التأمينات الصحية مما تسبب في تعطيل تلك العملية وإضعاف المشروع المقترح . وعلى العموم، يشير تاريخ أمريكا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أنها لا تحسن إدارة الأزمات، ولذا لجأت في كل الحالات والأحيان تقريبا إلى حلول وسط استهدفت تقليل المساوئ وليس تعظيم الفوائد، وهذا ما حدث في كوريا في الخمسينات، وفي فيتنام في الستينات، وفي منطقة الشرق الأوسط على مدى الستين سنة الأخيرة، و ما يحدث في العراق وأفغانستان وباكستان اليوم. لقد وصل النظام السياسي الأمريكي إلى درجة العجز شبه الكامل عن التوصل لاجماع حول أية قضية رئيسية، سواء أكانت القضية المعنية صحية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. من ناحية أخرى، وصل عدد المسجلين كأعضاء في (لوبي) من اللوبيات التي تعمل لحساب الغير من شركات أو دول ضد المصلحة العامة إلى حوالي 15 ألف شخص، أي بمعدل 30 شخصا لكل عضو في الكونجرس، أنفقوا في عام 2009 حوالي 3.5 مليار دولار.

في ضوء ما تقدم، لا نرى أن هناك إمكانية لقيام أمريكا بالتعامل بحسم مع المشاكل المالية والاقتصادية والعقارية والصحية والاجتماعية والعسكرية التي تواجهها اليوم . وبسبب ما تعانيه أمريكا من ارتفاع في معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وتدني مستويات دخل العمال والشباب، والتورط في حروب مكلفة دون بصيص أمل في الخروج منها منتصرة ، فإننا لا نتوقع أن تتغلب أمريكا على مشاكلها بالسرعة المطلوبة للحفاظ على مكانتها الدولية. وفي الواقع، تجاوز التطور التاريخي النظام الرأسمالي القائم على حرية الأسواق، والنظام الديمقراطي القائم على فرضية الطبقة في المجتمع، وأصبح النظامان بحاجة لإعادة هيكلة جذرية . ولهذا لا يوجد في أمريكا حاليا نظاما حياتيا واحدا أو مؤسسة مجتمعية رسمية واحدة تعمل بكفاءة وبشكل يمكنها من التجاوب مع احتياجات الشعب واستحقاقات المرحلة التاريخية التي يمر بها عالم اليوم .

أسباب تراجع القوة الأمريكية

تتلون كل دولة بغض النظر عن حجمها السكاني وقوتها العسكرية والاقتصادية من مؤسسات رسمية كثيرة وأنظمة حياتية متعددة وأجهزة معقدة تترابط مع بعضها البعض من خلال علاقة ديناميكية تتصف بالتأثير المتبادل. وتقوم تلك النظم والمؤسسات والأجهزة بإدارة شؤون الحكم وتمتين العلاقات بين أفراد الشعب الواحد من ناحية، وبين الشعب والسلطة بهدف تعزيز شرعية الحكم من ناحية ثانية. كما تقوم المؤسسات الرسمية أيضا برسم وتنفيذ سياسات داخلية وأخرى خارجية تستهدف التجاوب مع الاحتياجات الشعبية والتطلعات النخبوية وحماية المصالح الوطنية. وبالرغم من أهمية المؤسسات الرسمية، إلا أنها لا تتفرد من إدارة شؤون الدولة، بل تشاركها في كل الأحيان والحالات تقريبا مؤسسات ومنظمات غير رسمية، تساهم في رسم وتنفيذ السياسات

والخطط الداخلية والخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، خاصة ما يتعلق منها بالنشاطات الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية.

أما فيما يتعلق بدولة كبيرة تتطلع نحو الهيمنة على الغير مثل أمريكا، فتلجأ عادة إلى إقامة مؤسسات خاصة مهمتها خلق ظروف دولية مواتية تساعد على تحقيق أهداف وطنية تكون النخبة الحاكمة المستفيد الأول والأكبر منها. وتتركز تلك الأهداف حول تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية في الداخل، وإثراء الطبقة الحاكمة، والتوسع على حساب الغير من شعوب فقيرة ومُستضعفة خاضعة للهيمنة، واستغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية أحيانا، وإقامة نظام عالمي تفرضه على الغير من دول وشعوب بقوة الاقتناع أو الضغط أو التهديد. وحيث أن لسياسية الهيمنة أهدافا معلننة تسعى لتعزيز المصالح الوطنية على حساب الغير، فإنه ليس بالإمكان تحقيق تلك الأهداف دون إضعاف الغير من دول منافسة وشعوب مُستضعفة، أي دون تقويض الإمكانات المادية والمناعة الثقافية للدول والشعوب المُستهدفة، وإضعاف إرادتها على مقاومة المؤامرات الخارجية، وهي مؤامرات تستهدف انتقاص سيادتها وربطها برباط من التبعية والاستعباد. ومن أمثلة الأجهزة التي أقامتتها أمريكا بهدف تقويض قوة ومناعة الغير من دول وشعوب، جهاز الإستخبارات المركزية الذي قام باغتيال العديد من قيادات العالم الثالث غير الموالية لأمريكا، ودعم إسرائيل كقاعدة استعمارية متقدمة ساهمت نيابة عن أمريكا في تدريب ودعم جيوش العديد من حلفاء وعملاء أمريكا من حكام ومنظمات في أمريكا اللاتينية وإفريقية والمنطقة العربية، وتهديد الشعوب العربية واستنزاف ثرواتهم والحيلولة دون تقدمهم وتحررهم.

حين تقوم دولة مهيمنة بتشييد نظام عالمي وتتكفل بإدارته، تجد نفسها مضطرة لإستثمار أموال كثيرة وجهد كبير في متابعة ما يجري على الساحة الدولية من تطورات، واللجوء أحيانا لإستخدام القوة العسكرية لفرض إرادتها على الغير، وتقديم أسلحة ومعونات اقتصادية للدول المُستعمرة ورشوات مالية وغير مالية لحكام تلك الدول لضمان ولائهم وتواطئهم ضد شعوبهم أحيانا أخرى. وهذا يعني أن سياسة الهيمنة لا تعود على الدولة المهيمنة أو الإمبراطورية بفوائد اقتصادية فقط، بل تُحملها أيضا أعباء مالية وعسكرية كثيرة قد تفوق الفوائد المحققة، خاصة على المدى الطويل. من ناحية أخرى، لا يمكن لدولة أن تتحول إلى إمبراطورية دون إقامة نظام عالمي تتحمل مسؤولية إدارته والانفاق عليه، أي دون خلق إطار قانوني وسياسي لتعاون دولي ونظام أمن عسكري تستفيد منه دول عديدة لا تساهم في تغطية تكاليف إدارة ذلك النظام. وهذا جعل مفكري الاقتصاد السياسي يطرحون التساؤلات حول جدوى الهيمنة من الناحية الاقتصادية والاخلاقية، وعما إذا كانت الدولة المهيمنة تحصل على عوائد مادية وغير مادية كافية لتبرير إقامة نظام دولي ودفع تكاليف إدارته. ويبدو أن المعنيين بهذا السؤال لم يتوصلوا إلى إجابة مُقنعة متفقة عليها، إذ بينما يدعي المحافظون الجدد في أمريكا على سبيل المثال أن فوائد نظام الهيمنة الأمريكي تفوق تكاليفه بكثير، يقول الرافضون لذلك النظام إن الخسائر تفوق الفوائد، وأنها تفوق على المدى الطويل إلى إنهاك الدولة المهيمنة وتدهور مكانتها على الساحة الدولية.

وتشير تجربة كل دولة حاولت القيام بدور إمبراطوري مهيمن في الماضي إلى أن الإمبراطورية وجدت نفسها مضطرة للدخول في صراعات جانبية مُكلفة شغلتها عن خدمة مصالحها الوطنية، بينما كانت القوى المنافسة تتسابق على استغلال الفرص المتاحة لخدمة أهدافها الذاتية، مما تسبب في تدهور القوة النسبية للإمبراطورية وقاد إلى تراجع مكانتها الدولية . وكمثال على استفادة بعض الدول من نظام عالمي على حساب الدولة المهيمنة، نشير إلى "العولمة" كنظام تجاري ومالي عالمي . لقد وقفت أمريكا وراء هذا النظام وقامت بدعمه وحمائته، واستثمار الكثير من الجهد والمال لنشر مفاهيمه وفرضه على الغير . إلا أن العولمة تسببت في إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الأمريكي عامة، خاصة بقطاع الصناعة، وذلك لحساب دول أخرى منافسة استغلت العولمة لتعزيز مصالحها الاقتصادية وقدراتها الصناعية وتوسعة أسواقها العالمية. وتأتي كل من كوريا الجنوبية والصين وتايوان وهونج كونغ وسنغافوره والبرازيل والهند في مقدمة الدول التي استفادت من العولمة استفادة كبيرة دون أن تساهم في تغطية تكاليفها . وعلى سبيل المثال، بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين خلال العقد الأخير حوالي 1.75 ألف بليون دولار، ذهب معظمه لإستيراد أدوات صناعية وإلكترونية ومنسوجات، مما جعل احتياطي الصين من العملات الصعبة يبلغ حوالي 3 آلاف بليون دولار . وفي ضوء تزايد الواردات من الصين وتراجع الإنتاج الصناعي الأمريكي من ناحية، وارتفاع معدلات العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري من ناحية ثانية، فإن اعتماد أمريكا على الواردات الصينية والمال لتمويل العجز المتزايد أصبح كبيرا للغاية . وهذا يعني أن التوجه الأمريكي نحو الهيمنة أضعف اقتصادها، وساهم في جعلها أكثر دول العالم مديونية للخارج، وتسبب في زيادة مشاكلها الداخلية وتقويض مصداقيتها على الساحة الدولية، ودفعها إلى إنفاق المزيد من الأموال على جيوش وحروب وقواعد عسكرية كثيرة جدا.

أقامت بريطانيا أهم نظام هيمنة في التاريخ دام حوالي 150 سنة، إلى أن ما حصده الشعب البريطاني من فوائد من ذلك النظام كان أقل بكثير مما تكبده من خسائر . وهذا تسبب في تراجع قوة بريطانيا العسكرية والاقتصادية والتجارية ومكانتها الدولية، وساهم في تحويلها مع نهاية القرن العشرين إلى دولة من الدرجة الثانية . إن نظام الهيمنة يقود كل دولة مهيمنة إلى التوسع في الخارج، ويجبرها على استثمار المزيد من المال والجهد لحماية النظام العالمي وضمان التزام الغير باحترامه ولو بقوة السلاح، مما يتسبب في إضعافها مهمما كانت إمكانياتها كبيرة . وما دام التاريخ يشير إلى أن مصير الإمبراطوريات هو الزوال، وذلك كما حدث بالنسبة للإمبراطوريات الرومانية والفارسية والإسلامية والعثمانية والبريطانية والفرنسية والروسية وغيرها، فإن أمريكا لن تتجو من هذا المصير . إن أمريكا تواجه اليوم صعوبات كبيرة ومشاكل كثيرة معقدة لم تواجهها أية إمبراطورية من قبل، مما يجعل نهايتها مؤكدة وقريبة . حين نتكلم عن نهاية إمبراطورية لا نعني نهاية دولة، بل نهاية روح الهيمنة لدى النخبة الحاكمة في تلك الدولة، وتراجع قدراتها العسكرية على ممارسة الهيمنة، وتضاؤل إمكانياتها وحيويتها الاقتصادية والثقافية، وتحولها مع الأيام إلى دولة كبرى .

إن "التدمير الذاتي" هو مسيرة مجتمعية تقودها قوى داخلية تعمل على تقويض حيوية المجتمع، وتتم عادة في غياب تحديات خارجية تفرض على الأمة المعنية أن تنهض وتواجه الأخطار التي تحيق بها . قد يقول البعض إن الإرهاب الدولي الذي تجسده قوى التطرف الديني يعتبر من أهم التحدي يات التي واجهها الغرب في حياته، وبالتالي قد يكون كافيا لايقاظ أمريكا من غفوتها. نعم.. يشكل الإرهاب الدولي تحديا كبيرا وخطيرا، لكنه تحدي داخلي أكثر منه خارجي. إن جذور المشكلة التي يجسدها الإرهاب تعود إلى انحياز أمريكا السافر والكامل لجانب إسرائيل، والقيام بدعم سياساتها العنصرية وخططها الإستعمارية الاستيطانية، إلا أن النخبة المسيطرة على الحكم والإعلام والثقافة في أمريكا ترفض رفضا باتا الاعتراف بهذه الحقيقة، وتصر على التصرف في غيابها، مما يجعل احتمالات حدوث صحوه أمريكية ضعيفة للغاية . لقد نجحت الصهيونية في استع مار العقل الغربي عامة والعقل الأمريكي خاصة لفترة طويلة أضعفت قدرته على التفكير الواعي في هذه القضية وفيما يرتبط بها من قضايا دولية وأخلاقية أخرى، وقلصت إرادته على التغيير. إذ بينما تستيقظ غالبية شعوب أوروبا الغربية من غفوتها وتحرر تدريجيا من الإستعمار الصهيوني، يستمر تغلغل ذلك الاستعمار في أمريكا والانتشار كالسرطان في نخاع النخبة الحاكمة وثقافتها. إن بلإمكان التوسع في شرح هذه النقطة التي تعتبر من أهم القوى التي تعمل على إضعاف قدرات أمريكا العسكرية والاقتصادية، واستنزاف الكثير من إمكانياتها المالية، والإسهام في تفكيك مجتمعها، والاسراع في انهيار إمبراطوريتها، لكن هذا عمل يحتاج لحيز كبير لا تتسع له هذه الدراسة المتواضعة.

لاحظ الرئيس الأمريكي أيزنهاور في منتصف الخمسينات من القرن الماضي أن هناك توجهها لقيام تحالف بين الصناعة الحربية والمؤسسة العسكرية في أمريكا ، مما جعله يحذر من خطورة ذلك التحالف على النظام الديمقراطي في البلاد، لكن تحذيرات إيزنهاور لم تجد من يسمعه . لذلك تطورت الأمور نحو الأسوأ، لتخلق شبكة عنكبوتية من التحالفات غير المقدسة، تربط الصناعات الحربية بالمؤسسة العسكرية، وتربط المؤسسة العسكرية بالمؤسسة الأكاديمية، وتربط هذه بقطاع رجال المال والأعمال، وتربط رجال المال والأعمال بالمؤسسة الإعلامية، وتربط المؤسسة الإعلامية والمال عموما بالمؤسسة السياسية . وهذا تحالف مركب ومعقد وغاشم يعمل بوعي ودون وعي على تقويض نظم الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية في أمريكا . ومما يزيد الامور سوءا وتعقيدا أنه لم يعد هناك أمل كبير في وقوف المؤسسة الأكاديمية ضمن القوى الليبرالية التقدمية المتعاطفة مع الفئات الفقيرة والضعيفة كما كان عليه الحال في السابق ، إذ قامت الجامعات الأمريكية بتخريج أسوأ فئة من مدراء الشركات في التاريخ ، يحملون شهادات الماجستير في إدارة الأعمال، لا دافع لهم سوى الجشع والفساد وتكديس الثروات على حساب الوطن والمواطن والغير، كما قامت باستضافة كبار رجال الاستخبارات ومنحهم لقب الأستاذية وتمكينهم من نشر فلسفة العنف والترويج الحرب ضد الغير . لقد جاء إوباما بعقلية إصلاحية، لكن من الصعب عليه أن ينجح في تحقيق قدر معقول من الإصلاح المطلوب، وذلك لعدم وجود حركة إصلاح شعبية تقدمية في مقدورها دعمه والوقوف إلى جانبه، وقيامها بالتصدي لسياسيين الفاسدين المتمحورين عقائديا، و كبت

جشع رجال المال المتمركزين في خنادقهم المصلحية ، والتأثير في مواقف رجال الإعلام المؤيدين لإسرائيل والصهيونية، والمروجين لأكاذيبها وفلسفتها العنصرية وخطتها المعادية للشعوب العربية .

هناك شعوب مثل الشعوب العربية تغمض عيونها عن التحديات الداخلية والخارجية على السواء، مما يجعل كل أزمة تتحول إلى مسيرة تدميرية تقود إلى تفكيك أواصر المجتمع الواحد وتحطيم مكونات الدولة ومسئولها، وذلك كما حدث في الصومال، ويحدث اليوم في السودان واليمن . ويعود السبب في الغفوة الطويلة لدى مثل تلك الشعوب لغياب الوعي لدى الفئات الشعبية، وهيمنة نخب صغيرة مستبدة وفاسدة وأحيانا جاهلة على الحكم تقوم بكبت حرية الرأي والفكر وتغيب المفكرين عن مسرح الأحداث وحرمانهم من حق التعبير عن آرائهم والقيام بدور طبيعي في حياة المجتمع . إن كل مجتمع بحاجة لمفكرين ومتقنين ملتزمين يقومون بتشخيص التحديات وتحديد الأولويات الوطنية، وتحليل أسباب التخلف وشرح أبعاده الكارثية، ومخاطبة الجماهير المعنية والقيادات المهيمنة على السياسة والثقافة والاقتصاد بصراحة، وطرح بدائل علمية وإنسانية لما هو قائم من سياسات.

مصير الديمقراطية والرأسمالية

حين صدر كتاب "نهاية التاريخ" للمفكر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما، جاء رد فعلي على ذلك العنوان المثير مباشرة وسريعا . قلت، "إن الذي انتهى فعلا هو دور التاريخ في صنع المستقبل وليس التاريخ .. إن التاريخ لم ولن ينتهي". وفي أعقاب ذلك وجدت نفسي مضطرا لقضاء ثلاثة سنوات متواصلة في البحث والدراسة لإثبات صحة هذه المقولة، مما قادني للخروج بنظرية جديدة في تفسير التاريخ تعطي إجابة مقنعة لدحض مقولة نهاية التاريخ. وفي عام 2001 جاء الرد في كتاب صدر بعنوان *The Making of History*، أي "صنع التاريخ". وحيث أن مقولة فوكوياما جاءت تابعة ومكملة لمقولة "صراع الحضارات" لهنتجتون، فإن لكتاب صنع التاريخ قام أيضا بالرد على تلك المقولة التي لم تكن سوى دعوة لإستعداد الغرب ضد الشرق عامة والعرب والمسلمين خاصة. وتدعي نظرية "نهاية التاريخ" أن عملية التطور الإنساني وصلت نهايتها لتتوقف عند محطة الديمقراطية والرأسمالية باعتبارهما أفضل نظم الحكم السياسية والاقتصادية من حيث كفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع وصيانة حقوق الناس وتحقيق التقدم والحرية . لكن حين نضع التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية التي تجري اليوم في الغرب عامة في إطارها التاريخي السليم ، فإننا سوف نكتشف بسرعة أن التطورات السياسية تجاوزت أو على وشك أن تتجاوز الديمقراطية كنظام حكم، وأن التحولات الاقتصادية تجاوزت أو على وشك أن تتجاوز الرأسمالية كنظام إنتاج وتوزيع اقتصادي. وهذا يعني أن النظام السياسي القائم على الانتخاب الفردي والتمثيل الشعبي المباشر، والنظام الرأسمالي القائم على حرية الأسواق وميكانيكية العرض والطلب لم يعودا

صالحين لإدارة شؤون الحكم والاقتصاد في دولة تجاوزت عصر الصناعة ودخلت عصر المعرفة مثل أمريكا . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن روح الرأسمالية التي تنادي ببناء رأس مال صناعي واجتماعي هي مبادئ لا غنى عنها، وأن روح الديمقراطية التي تنادي بالعدل والمساواة والتسامح لا غنى عنها أيضا، لكن ما انبثق عن تلك المبادئ من علاقات عمل وإنتاج ومؤسسات حكم وإدارة لم تعد صالحة لهذا العصر، ولم تعد قادرة على خدمة المبادئ التي قامت من أجلها .

كان المجتمع القبلي أول مجتمع إنساني يظهر في التاريخ، مما فرض عليه أن يُطور نظاما اقتصاديا يتجاوب مع احتياجاته وظروف حياته لمجتمع غير مستقر . لذا قام ذلك المجتمع بتطوير نظام يقوم على جمع الحبوب والثمار وصيد الحيوانات والأسماك والتنقل من مكان لآخر بحثا عن أماكن تتوفر فيها متطلبات الحياة الأساسية، ونظام شيخ القبيلة كنظام سياسي لإدارة مجتمع متجانس بلا طبقات . بعد مرور ما يقارب مائة ألف عام على حياة التنقل والترحال القبلية، بدأ الإنسان عملية الاستقرار في مكان واحد وتكوين مجتمعات صغيرة غير متجانسة عاشت في قرى متباعدة . وهذا فرض على الإنسان القيام بتطوير نظام إقتصادي جديد يراعي ظروف حياته ويتجاوب مع احتياجاته المختلفة كثيرا عن ظروف حياة واحتياجات المجتمع القبلي، و تأسيس نظام اجتماعي ذا ثقافة مختلفة عن ثقافة القبلي . ولقد نتج عن ذلك ميلاد نظام فلاح الأرض كنظام إنتاج اقتصادي، ونظام العشيرة أو العائلة الم ركبة كنظام اجتماعي، و مركزية الإدارة كنظام سياسي . ولقد رافق ذلك ظهور الملكية الخاصة وطبقية اجتماعية أساسها الثروة، مما جعل المجتمع الجديد يتكون من طبقتين، طبقة الإقطاعيين، أي كبار ملاك الأراضي، وطبقة العبيد وشبه العبيد من الفلاحين .

بعد مرور حوالي عشرة آلاف سنة على ظهور المجتمع الزراعي ، انتقل الإنسان إلى العيش في مدن غابت عنها القبيلة والعشيرة لتحل محلها الأسرة، و حل العمل في مصانع تقوم بتصنيع مواد معدنية وغذائية وملابس وأسلحة وبوارج حربية وسفن وغير ذلك محل فلاح الأرض كنشاط اقتصادي أساسي . وهذا فرض على المجتمع الجديد تطوير نظام اقتصادي مختلف كليا ونوعيا عن نظام فلاح الأرض يتجاوب مع احتياجاته وطريقة حياته كمجتمع صناعي، وتطوير نظام سياسي جديد لإدارة شؤون مجتمع يتصف بالفردية ويتكون من ثلاثة طبقات اجتماعية، طبقة عمالية تتكون أساسا من العاملين في المصانع ، وطبقة ثرية تتكون أساسا من إقطاعيين وصناعيين، وطبقة متوسطة تتكون من الحرفيين وصغار الصناعيين والتجار . ومع استمرار توسع وتنوع العمليات الصناعية الكبيرة والصغيرة وتضاعف أعداد العاملين في قطاع الصناعة والتجارة والتمويل تبلور "النظام الرأسمالي"، كما نما حجم الطبقة المتوسطة لتصبح أكبر وأهم طبقة في المجتمع . ويقوم النظام الرأسمالي على حرية السوق وميكانيكية العرض والطلب التي تعمل تلقائيا، ومن المفروض أن تقوم بتوزيع الموارد المتوفرة على الاستثمارات المتاحة بكفاءة، وتوزيع العوائد المحققة على المشاركين في العملية الإنتاجية بعدالة تعكس إسهامات العاملين وحجم المخاطر التي يتحملها المستثمرون . وهذه نظرية تفترض وجود شركات منتجة ومؤسسات إقراض

وتمويل وتسويق بأعداد كبيرة تجبرها على التنافس فيما بينها في سوق مفتوحة، وتدفعها للعمل باستمرار على رفع كفاءة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وخفض أسعار البضائع المعروضة للبيع . وهذا من شأنه في حالة حدوثه أن يتيح الفرصة لكافة المساهمين في العملية الإنتاجية و لجميع الداخلين إلى السوق والخارجين منه كمنتجين وموزعين ومستهلكين أن يحصلوا على أحسن المنتجات بأفضل الأسعار . لكن مغريات المال دفعت غالبية الشركات ومدرائها إلى التواطىء والرشوة والمنافسة غير الشريفة وتجزئة الأسواق لاحتكار تصنيع بعض المنتجات وما يرتبط بها من خدمات ومعارف تكنولوجية، والتحكم في كميات البضائع المعروضة وأسعارها، وبالتالي قتل روح التنافس وتعطيل ميكانيكية العرض والطلب .

شهدت العقود الأربعة الأخيرة تضاعف عدد الموزعين والوسطاء والممولين في كافة الدول الرأسمالية ، وتراجع عدد المنتجين وزيادة درجة تحكمهم في الأسواق، وظهور احتكارات كبيرة سيطرت على النشاطات الاقتصادية الرئيسية من عمليات إنتاج وتسويق إلى دعاية وإعلان وإعلام واستثمار . كما شملت تلك الاحتكارات أيضا شركات التأمين والخدمات الصحية، وصناعة الأدوية ومواد التجميل، وصناعة السيارات والمعدات الحربية والطائرات، والأسواق الغذائية، ودور نشر الكتب والمجلات والجرائد وتوزيعها . وهذا تسبب في إضعاف حافظ المنافسة واختفائها تقريبا من عدة مجالات كالصناعات الدوائية، ونجاح القوى الاحتكارية في التحكم في عمليات الإنتاج والتسويق والتسعير، وبالتالي تفويض أعمدة النظام الرأسمالي وميكانيكية عمل الأسواق الحرة . لذلك أصبح من الصعب توزيع الموارد المتاحة والعوائد المحققة بشكل يضمن الكفاءة في الإنتاج أو العدالة في توزيع العوائد، مما أدى إلى حدوث تفاوت كبير في الدخل والثروة في المجتمع الواحد، أضعف الاتحادات العمالية والطبقة المتوسطة وزاد أعداد الفقراء، وساهم في تقيوية دور المال في الإعلام والسياسة والثقافة والتعليم .

إن غياب المنافسة وتحوّل معظم الصناعات الرئيسية إلى احتكارات عملاقة ترتبط بعضها ببعض بمصالح متبادلة وقيم اجتماعية وثقافة مشتركة، تسبب في إلغاء وجود السوق الحر، وشجع المال على احكام سيطرته على العملية السياسية والعملية الإعلامية . من ناحية ثانية، بدأ المجتمع الصناعي في أمريكا وفي غيرها من دول صناعية متقدمة يتحول تدريجيا من مجتمع صناعي إنتاجي إلى مجتمع معرفي إستهلاكي يعتمد الاقتصاد فيه أساسا على تصنيع وتسويق وترويج الخدمات والمعلومات، وليس البضائع المصنعة . وهذا خلق حاجة لتطوير نظام اقتصادي جديد يتجاوز مع ظروف حياة واحتياجات المجتمع المعرفي، تماما كما استوجب التحول من حياة القبلية إلى حياة الاستقرار تطوير نظام فلاح الأرض والملكية الخاصة، وحتم التحول من العمل في مزارع إلى العمل في مصانع تطوير النظام الرأسمالي القائم على حرية عمل الأسواق والمنافسة . وهذا يعني باختصار أن عملية التطور المجتمعي تجاوزت النظام الاقتصادي القائم على السوق الحر، فكل مرحلة تطور حضارية بدءا بعصر القبلية كان لها نظامها الاقتصادي الخاص بها، ونظامها السياسي الخاص بها، وثقافتها المميزة والمختلفة كثيرا عما سبقها وعما تبعها من ثقافات .

إن ما ينطبق على الرأسمالية كنظام اقتصادي ينطبق على الديمقراطية كنظـ ام حكم سياسي، فانتقال المجتمع من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة يضعف صلاحية نظام الحكم القائم على الانتخاب المباشر والتمثيل الشعبي، ويخلق حاجة لنظام سياسي بديل يقوم على التمثيل الفئوي . ومما يدعم هذا الاستنتاج أن المؤسسات الإعلامية أصبحت جزءا من احتكارات مالية كبيرة، مما جعل العملية الإعلامية تفقد حريتها واستقلاليتها وحياديتها وتصبح نشاطا مسخرا لخدمة النخب الحاكمة والدفاع عن مصالحها والترويج لقيم الإستهلاك والحروب . إضافة إلى ذلك، تسببت التطورات في المجال الاقتصادي والسياسي في إضعاف الطبقة المتوسطة التي تعتبر عماد العملية الديمقراطية وأكثر فئات المجتمع استفادة منها وحرصا على حيويته ، مما جعل تلك الطبقة تفقد قدرتها على وعي مصالحها والدفاع عن حقوقها، بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت بقايا تلك الطبقة عقبة تحول دون تطور العملية الديمقراطية وتحقيق العدالة في المجتمع . إن تراجع حجم وحيوية ووعي الطبقة المتوسطة جعلها تتحول إلى فئات اجتماعية ذات مصالح غير متوافقة، وأحيانا متناقضة، ودفعها نحو التفرقة ضد الفقراء والمستضعفين والأقليات العرقية والدينية، والمطالبة بخفض الضرائب والميزانيات الحكومية، بالتالي التضحية بالصالح العام لحساب الصالح الخاص.

تقول النظرية الديمقراطية إن وجود طبقة متوسطة كبيرة وواثقة من نفسها ولديها الوعي بموقعها ودورها المجتمعي، إضافة إلى تعددية سياسية، وإعلام حر هي أهم متطلبات العملية الديمقراطية . وبسبب ضيق المجال لتحليل كل عنصر على حدة، نقول بأن الطبقة المتوسطة تلاشت في أمريكا تقريبا، وأن ما تبقى منها لا يملك الثقة بالنفس ولا الوعي، وأن الإعلام لا يتمتع بأية حرية بعد أن أصبح جزءا من احتكارات تجارية ومالية كبيرة، وأن المال يهيمن على العملية الانتخابية ويملي إرادته على رجال الكونجرس ويلغي التعددية السياسية . وإذا كان نظاما الرأسمالية والديمقراطية قد تحولا في ظل ثقافة الجشع إلى أنظمة فاسدة تخلت عن مبادئها، فإن التطور المجتمعي نحو عصر المعرفة جاء ليعلن نفاذ صلاحية تلك الأنظمة . وهذا يجعل التمسك بها والتستر على عيوبها محاولات فاشلة من شأنها تعميق الأزمة الحالية وزيادة الأـ مور سوءا في المدى القصير، ويجعل عملية الإصلاح أكثر صعوبة وتكلفة في المدى الطويل، وهو إصلاح قد لا يُلتي قبل أن تكون أمريكا قد فقدت معظم ما تملك من قوة اقتصادية ومكانة دولية. وهنا أود أن أشير إلى أن الطبقة المتوسطة لم تظهر إلا في عصر حضارة الصناعة، مما يجعلها شيئا استثنائيا. فالمجتمع القبلي عاش حوالي مئة ألف سنة من طبقة واحدة، و عاش المجتمع الزراعي حوالي عشرة آلاف سنة من طبقتين، والمجتمع الصناعي عاش حوالي 250 سنة من ثلاثة طبقات كانت الطبقة المتوسطة أهمها. أما مجتمع المعرفة فقد أصبح ينقسم إلى فئات اجتماعية - ثقافية، لا طبقية، تستوجب أنظمة حياة وقيم ونظما سياسية واجتماعية و ثقافية مختلفة عما سبقها . ومع تسارع عصر المعرفة وانتهاء صلاحية الديمقراطية والرأسمالية الغربية، لا بد وأن تدخل مقولة "نهاية التاريخ" سلة المهملات التاريخية.

النظام العالمي في غياب الهيمنة الأمريكية

يقول المروجون لنظرية الهيمنة إن التجارة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم، وأن التجارة بين الدول لا تنشط إلا إذا كانت الموارد الطبيعية وعناصر القوة في العالم موزعة بشكل غير عادل . وهذا يبرر من وجهة نظرهم الحاجة لقوة مهيمنة تملك عناصر القوة وتفرض على الغير من دول وشعوب نظاما عالميا يضمن حرية التجارة . ومن الدلائل التي يسوقها أصحاب نظرية الهيمنة ويحاولون تسويقها لمنح مقولتهم قدرا من الشرعية، الإدعاء بأن التوسع في التجارة الدولية حدث أثناء هيمنة بريطانيا على معظم بقاع العالم في القرن التاسع عشر، وأنه تضاعف عدة مرات في القرن العشرين بسبب الهيمنة الأمريكية . وبالرغم من صحة هذا القول إلى حد كبير، إلا أن بالإمكان أن تتوسع التجارة بين دول تتعاون فيما بينها كما حدث بين دول الاتحاد الأوروبي الذي يضم اليوم 27 دولة، وبشكل أكبر تجمع سياسي واقتصادي من نوعه في التاريخ. ولقد بدأ هذا الاتحاد مسيرته الوجودية في الخمسينات من القرن الماضي ببضعة دول ذات ثقافات متباينة ولغات مختلفة استهدفت تشكيل مجموعة اقتصادية متواضعة الأهداف . وبالرغم مما ساد علاقات تلك الدول من نزاعات وحروب لقرون تواصلت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنها استطاعت أن تتغلب على خلافات الماضي ومخاوفه وتقوم بتشكيل اتحاد يتقدم بثبات نحو وحدة أوروبية كاملة .. اتحاد يستبدل التنافس الاقتصادي والصراعات السياسية والنزاعات العسكرية وأنظمة الهيمنة بتعاون اقتصادي وتنسيق سياسي واستقرار أمني . وهذا يعني أن التعاون القائم على الثقة وتبادل المصالح من الممكن أن يحل محل نظم الهيمنة وبلغي الحاجة إليها، وأن بإمكان الأنظمة القائمة على التعاون أن تحقق استقرارا سياسيا وأمنيا ونموا اقتصاديا وتوسعا تجاريا لم تستطع أنظمة الهيمنة القديمة أو الحديثة تحقيقها.

شهدت العقود القليلة الماضية تشكيل أكثر من منطقة تجارية حرة على أساس من التعاون بالرغم من عدم تكافؤ القوة الاقتصادية أو العسكرية بين أعضائها، كان الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أكبرها من حيث الإمكانيات الاقتصادية والتبادلات التجارية . أما الاتحاد الآسيوي الذي يضم الصين وتايلندة وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وبروناي في الوقت الراهن فيأتي في المرتبة الثالثة، ويشكل منطقة جغرافية وسكانية كبيرة للغاية، تغطي 13 مليون كلم مربع ويقطنها ما يقارب 30% من سكان الكرة الأرضية (حوالي 2 مليار نسمة)، وأن اقتصادياتها وأسواقها الإستهلاكية تتمتع بأعلى مستويات النمو . وعلى سبيل المثال، تجاوزت مبيعات السيارات في الصين 13.5 مليون سيارة في عام 2009، متجاوزة بذلك مثيلاتها في أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي لأول مرة.

بالرغم من كفاءة أنظمة التعاون الدولي وقدرتها على تقديم بديل عملي وإنساني لنظام الهيمنة الأمريكي السائر بخطى حثيثة نحو الزوال، إلا أن النظام العالمي القادم لن يكون نظام هيمنة جديد، بل سيكون خليطاً من أنظمة التعاون والتوازن. نظام التعاون هو عبارة عن ترتيبات اقتصادية ومالية وجمركية بين مجموعة صغيرة أو كبيرة من الدول هدفها خلق مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة تساهم في تنشيط عمليات التنمية الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتعمل على إزالة الحواجز الجمركية والسماح بحرية تنقل الشركات والاستثمارات والعمالة أحياناً. أما نظام التوازن المتوقع ظهوره قريباً فسوف يتشكل تلقائياً بين مجموعة صغيرة من الدول الكبرى المتنافسة ذات الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية والموارد المالية الكبيرة، تقوم من خلاله باحترام بروتوكولات تجارية وقوانين دولية وتفاهات متبادلة، واعتراف كل دولة بمصالح الدول الأخرى. وهذا يفرض على تلك الدول التنسيق فيما بينها للحيلولة دون تحول التنافس الاقتصادي إلى نزاع سياسي يمهّد لوقوع حروب مدمرة. كان التوازن في الماضي يقوم أساساً على توازن القوى العسكرية بين قطبين عظميين في الغالب، وذلك كما حدث أثناء فترة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي. أما التوازن الذي نتوقع تبلوره خلال عشر سنوات تقريباً فسوف يقوم بين عدة دول غير متكافئة من حيث القوة العسكرية أو الاقتصادية، أساسه المعرفة التكنولوجية والحيوية الاقتصادية.

وإذا كان لكل مجموعة من الدول الحق في تأسيس مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة، فإن نظام التوازن الذي أخذ يتبلور بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في أواخر عام 2007 لا يعطي خيارات كثيرة لأية دولة.. إنه نظام تلقائي يفرض على القوى الاقتصادية الكبرى التنسيق فيما بينها خدمة لمصالح وطنية ذاتية، ويفرض على القوى الاقتصادية الصغرى أن تعيش في ظلال الدول الكبرى. لكن هذا النوع من التوازن يعطى القوى الصغرى فرصاً للاستفادة من التنافس القائم بين الدول الكبرى والحصول على معارف علمية وتكنولوجية ومعونات مالية ومعاملات تجارية تفضيلية لتنمية اقتصادياتها الوطنية وتحقيق التقدم. لكن هذا لن يتم إلا إذا توفر الوعي لدى النخب السياسية المسيطرة على الحكم في تلك الدول من ناحية، وأظهرت القوى الاقتصادية المهيمنة على الأسواق حرصاً على المصالح الوطنية من ناحية ثانية. أما أعضاء النادي الصغير الآخذ في التبلور من القوى الاقتصادية الكبرى فهم أمريكا، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، والهند، والبرازيل، وروسيا. هناك تفاوت كبير بين هذه الدول من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية والبنية المؤسسية والمعارف التكنولوجية ومستويات المعيشة والتعليم، وحجم الناتج القومي الإجمالي ومعدلات النمو والفقير والبطالة والدخل والتلوث وغير ذلك. وهذه قضايا هامة تعطي تلك الدول فرصاً عديدة للتنافس والتعاون والتكامل. وعلى سبيل المثال، بينما يبلغ حجم الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 14 ألف بليون دولار، يقل الناتج القومي الإجمالي للصين عن 4 آلاف بليون دولار، أما البرازيل التي يقارب عدد سكانها 200 مليون نسمة، فيبلغ الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي ألفي بليون دولار، أي حوالي نصف مثيلاته في الصين واليابان وألمانيا. وحيث أن نسبة سكان الولايات المتحدة (305 مليون نسمة) تساوي ربع سكان الصين تقريباً (1320 مليون نسمة)، فإن معدل

الدخل الفردي في الصين يساوي 7% - 8% من معدل الدخل الفردي في أمريكا . من ناحية أخرى، كانت ألمانيا وحتى نهاية عام 2008 أكبر دولة مصدرة في العالم ، وذلك بالرغم من أن ناتجها القومي الإجمالي لا يزيد كثيرا عن ربع مثيله الأمريكي . أما الصين التي احتلت المرتبة الأولى من حيث التصدير فتمتع بأعلى مستويات النمو الاقتصادي، خاصة في مجال الصناعة، وتستحوذ على أكبر احتياطي من العملات الصعبة، ولكن نسبة الفقر فيها لا تزال مرتفعة .

قد يقول البعض إن أمريكا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، وأن بإمكانها فرض إرادتها على الغير من دول . ليس هناك شك في صحة الجزء الاول من هذه المقولة والمتعلق بقوة أمريكا العسكرية، لكن الجزء الثاني المتعلق بقدرة القوة العسكرية على فرض إرادتها على الغير فخطئ . إن المغامرات العسكرية الأمريكية والروسية والإسرائيلية ومن قبلها الفرنسية والبريطانية تثبت أن هناك حدودا للقوة العسكرية، وأنه لم يعد لدى تلك القوة القدرة الكافية لتحقيق أهداف استراتيجية . وعلى سبيل المثال، لم تستطع أمريكا تحقيق أهدافها الإستراتيجية في فيتنام في ستينات القرن الماضي بالرغم من قوتها العسكرية والاقتصادية الهائلة وعدم تنوعها عن استخدام كل ما لديها من أسلحة دمار تقريبا . وحيث أن العنجهية ترافق القوة في معظم الأحيان والحالات وتقودها غالبا إلى التصرف بشكل أهوج، فإن روسيا لم تتعظ بتجربة أمريكا وهزيمتها في فيتنام، بل قامت بتكرار التجربة في أفغانستان في الثمانينات والحصول على نفس النتيجة . وفي الواقع، يبدو أن القوة العسكرية تنسى تجاربها القاسية وتحاول التغلب على عقدة الهزيمة لديها بتكرار التجربة والحصول على نتيجة أسوأ . إن التطور النوعي في فنون القتال وتكنولوجيا السلاح أضعف إمكانيات القوة العسكرية بشكل عام، وحرمتها من القدرة على تحقيق أهداف استراتيجية بشكل خاص . وفي الواقع، لم يستطع الجيش الأمريكي كسب أية حرب حقيقية وتحقيق أهداف بلاده الاستراتيجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ فشل في كوريا في الخمسينات، وفي فيتنام في الستينات، وفي لبنان في الثمانينات، وفي الصومال في التسعينات، ومن المتوقع أن تنتهي مغامراته في العراق وأفغانستان وباكستان بالفشل كذلك .

إن تراجع أمريكا ودخول إمبراطوريتها مرحلة التفكك جاء بالرغم من أن أمريكا لا تزال تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية عرفها التاريخ . وتعود أسباب التراجع كما أسلفنا إلى التوسع في الخارج، والعمل الدؤوب على مد نفوذها وبسط هيمنتها على الغير من دول وشعوب بعيدة وقريبة، والخضوع لفئات اجتماعية وقوى صهيونية تعمل لصالح إسرائيل . إذ على الرغم من سقوط جدار برلين في عام 1989 وتفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وخروج الصين من قبضة الشيوعية، استمرت أمريكا في نشر قواعدها العسكري في مختلف بقاع العالم، وخوض حروب طاحنة جاء أهمها وأكثرها كلفة من النواحي المادية والبشرية بسبب مواقفها الداعمة لإسرائيل والمعادية للعرب والمسلمين . إن لأمريكا اليوم حوالي مئة ألف جندي نظامي في العراق وحوالي مئة ألف آخرين في أفغانستان، إضافة لحوالي مئتي ألف جندي من المرتزقة الأمريكيين وغير الأمريكيين . كما أن لأمريكا

حوالي 28 ألف جندي في كوريا و 35 ألف جندي في اليابان وحوالي 50 ألف جندي في ألمانيا ومئات القواعد العسكرية المنتشرة في 38 دولة، وتواجد عسكري في 148 دولة من دول العالم . لكن كل هذا التواجد العسكري والسياسي لم يعد يجدي في وجه التراجع الاقتصادي المتواصل، وزيادة العجز في الميزانية والميزان التجاري، وتراكم الديون الداخلية والخارجية، وزيادة درجة الاعتماد على الغير لتمويل عمليات الاستيراد والاستهلاك والاستثمار وسد العجز السنوي . إن ما شهده العالم من تغير جذري بدءا من عام 1990 لم يغير أمريكا بل زادها إصرارا على التمسك بسياسة الهيمنة، وأقنعا بأن نظام حياتها المؤسس على الرأسمالية والديمقراطية هو النظام الأفضل.. النظام الذي يستحق دون غيره الهيمنة على العالم وفرض منطقه وقيمه على مختلف الشعوب والأمم .

وهذا يعني أن العالم مقبل على نظام توازن دولي جديد يقوم على أساس القوة الاقتصادية والمعرفة التكنولوجية والمصلحية بين مجموعة صغيرة من الدول ، وأن الأمم المؤهلة لتشكيل النادي الخاص بتلك الدول هي سبعة، وأن بقية دول العالم ستكون مضطرة للعيش في ظلال هذا التوازن، تخسر وتربح تبعا لقدراتها على وعي مصالحها ومتطلبات المرحلة التي تعيشها وإدراك طبيعة الفرص المتاحة بين حين وآخر . اما الشيء المحير في هذا الموضوع فهو فشل العرب، أكبر تج م ع إنساني متجانس ثقافيا ولغويا وتاريخيا في تكوين وحدة اقتصادية تستحوذ على قوة اقتصادية ومكانة دولية، بالرغم من أنهم يواجهون تحديات داخلية وخارجية كبيرة للغاية تنذر بعواقب وخيمة.

professorrabie@yahoo.com

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com